المحاسبة في المؤسسات المالية والمصارف الإسلامية

د. عائشة نزار الصالح

د. محاسن علي الحاج

د. إيمان أحمد بابكر

مكتبة المتنبي
AL MOTANABI BOOK SHOP

الطبعة الأولى
١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م

Scanned by CamScanner

مدى ملائمة الإطار الفكري للمحاسبة التقليدية للمؤسسات المالية الإسلامية[1]

إن "فائدة القرار" -هدفاً للمحاسبة - يبدو غير متعارض مع وجهة النظر الإسلامية من حيث المبدأ، فكل المستخدمين - سواء في الدول الرأسمالية أو الإسلامية - يحتاجون معلومات تفيدهم في اتخاذ قراراتهم. ولكن لو تعمقنا قليلاً لوجدنا عدداً من النقاط مثل، السياق البيئي الاقتصادي والفرضيات الاقتصادية، وغيرها من النقاط الأخرى التي تؤدي إلى توليد مشاكل تجعل من فائدة القرار -بوجهه الرأسمالي- غير متوافق مع بيئة العمل الإسلامية. فالسياق البيئي الاقتصادي لفائدة القرار يبين أن البيئة الاقتصادية التي نشأ فيها هذا الهدف هي بيئة العمل الرأسمالية، التي وصلت إلى درجة عالية من التطور مع اعتمادها على آليات السوق ومحدودية تدخل الحكومة. وعليه أصبحت التنافسية هي السمة السائدة في تخصيص الموارد لهذه الاقتصاديات، مما انعكس على ظهور مفاهيم جديدة من قبيل التركيز على رضا الفرد، وتحقيق أكبر قدر ممكن من الربح مقياساً للنجاح، والقبول بقاعدة البقاء للأقوى[2]، إن هذا التوجه يتعارض مع عدة جوانب

---

(١) تصرف: المراجع سليمان، غيث؛ بو مطاري، فرج عبد الرحمن، ٢٠٠٨م، خصائص وأهداف المحاسبة في المؤسسات المالية الإسلامية "وجهة نظر الاكاديميين في ليبيا"، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي في فقه المعاملات والاقتصاد والمالية الإسلامية.

(2) Yaya, Rizal and Ibrahim, Shahul Hameed bin Mohd., Objectives and Characteristics of Islamic Accounting: Perceptions of Muslim Accounting Academicians, [ONLINE]. Available from:
http://www.iiu.edu.my/iaw/Articles/Objectives%20and%20Characterstics%20of%20Islamic%20Accounting.htm

Scanned by CamScanner

في بيئة العمل الإسلامية بداية من مستوى التطور الاقتصادي المحدود لبيئة العمل الإسلامية مقارنة بالبيئة الرأسمالية وكذلك التدخل الكبير للحكومة، بالإضافة إلى تعارض البيئة الإسلامية مع المفاهيم السابقة الناتجة عن بيئة العمل الرأسمالية، أما بخصوص الفرضيات الاقتصادية، فإننا نلاحظ أن منفعة القرار ترنو أساساً إلى تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد، ومن ثم تحقيق الرفاهية الاجتماعية. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هو: هل تؤدي نفعية القرار فعلاً إلى الرفاهية الاجتماعية. بمعنى هل تؤدي نفعية القرار إلى تخصيص كفؤ للموارد، وإن هذا التخصيص يؤدي إلى الرفاهية الاجتماعية؟[1]، لنرجع قليلاً إلى المفاهيم الناتجة عن بيئة العمل الرأسمالية، سنلاحظ أن هذه المفاهيم تركز في مجملها على الفردية والنفعية الصرفة، وهو ما يختلف تماماً عن الهدف المصرح به، وذلك قد يكون ناتجاً عن مفهوم الغرب للرفاهية. فمفهوم الغرب للرفاهية ينعكس في الجانب المادي فقط، بالإضافة إلى تركيز الثروات في أيدي ثلة قليلة من كبار المستثمرين. وعلى العكس تماماً نلاحظ أن مفهوم الإسلام للرفاهية أوسع، إذ يشمل الجانبين المادي والمعنوي (تجاه الله)، كذلك فإن مفهومه للرفاهية هو توزيع الثروة توزيعاً عادلاً بين أفراد المجتمع. وعلى اعتبار أن أهداف المحاسبة هي نقطة الانطلاق نحو تأسيس النظرية العلمية، عليه فإن بقية أجزاء الإطار الفكري لهذه النظرية سيعكس المتطلبات المطروحة في الهدف؛

(1) Beekun, Rafik Issa, 1996, ISLAMIC BUSINESS ETHICS, [ONLINE]. Available from: http://www.muslimtents.com/aminahsworld/ethicshm.pdf.

Scanned by CamScanner

وهو ما حصل بالفعل في نظرية المحاسبة التقليدية؛ إذ نجد أن الخصائص والفروض والمفاهيم تعكس بصورة كبيرة هدف النفعية من وجهة النظر الرأسمالية. نتيجة لما تقدم، فإنه يُؤكد لنا على أن أهداف المحاسبة التقليدية لا تلائم بيئة العمل الإسلامية، وأنه يجب تطوير أهداف خاصة ببيئة العمل الإسلامية، مع الأخذ في الاعتبار أن هناك بعض من الجزئيات في الإطار الفكري للمحاسبة التقليدية قد لا تتعارض مع وجهة النظر الإسلامية، من قبيل التوافق في رغبات كل من المستثمر المسلم وغير المسلم في تحقيق ربح مناسب. مع التنبيه على الاختلاف الجوهري المتعلق بالالتزام بالشريعة الإسلامية، إذ تعد هذه النقطة مرتكزاً رئيسياً في بناء أي قاعدة في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بعكس وجهة النظر الرأسمالية القائمة على العلمانية وذلك بفصل الدين عن كافة مجالات الحياة.

Scanned by CamScanner